دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك السعودية

الباحث/ محمد غازي سليمان الحبيشي

كلية الاقتصاد والأنظمة- تخصص اقتصاد- الجامعة الإسلامية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى تبني البنوك لاستراتيجيات التمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية، وبيان مدى تأثير التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الخضراء في المملكة العربية السعودية، ولمساعدة متخذي القرار حول إمكانية نجاح عمل وإدارة البنوك الخضراء بما يحقق الأهداف المرجوة في المملكة العربية السعودية، فقد أدركت المملكة العربية السعودية الأهمية المطلقة للتمويل المستدام، ولذا عزمت خلال الأشهر الماضية على إطلاق حزمة جديدة من المبادرات الاستثمارية سعيًا إلى تعزيز الاستثمار الأخضر بكافة أنواعه، ومن أبرز تلك القرارات هو عزم السعودية إطلاق "سندات خضراء" لتواكب توجهات الدولة وأهدافها في تمويل المشاريع المستدامة والذي يعتبر جزءًا هامًا نصت عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأخضر، الاقتصاد الأخضر، السندات الخضراء، التنمية المستدامة، البنوك السعودية.

The Role of Green Finance in Achieving Sustainable Development in Saudi Banks

Muhammad Ghazi Suleiman Al-Hubaishi

Faculty of Economics and Systems- Economics Major- Islamic University

Abstract:

This research aims to determine the extent to which banks adopt green financing strategies in the Kingdom of Saudi Arabia, and to demonstrate the extent of the impact of green financing in achieving sustainable development in green banks in the Kingdom of Saudi Arabia, and to assist decision makers about the possibility

(ISSN: 2536 - 9555)

of successful work and management of green banks in order to achieve the desired goals in the Kingdom of Saudi Arabia. Saudi Arabia: The Kingdom of Saudi Arabia has realized the absolute importance of sustainable financing, and therefore, over the past months, it decided to launch a new package of investment initiatives in an effort to promote green investment of all kinds. One of the most prominent of these decisions is Saudi Arabia's intention to launch "green bonds" to keep pace with the state's trends and goals in financing Sustainable projects, which is considered an important part of the Kingdom's Vision 2030.

Keywords: Green Finance, Green Economy, Green Bonds, Sustainable Development, Saudi Banks.

مقدمة

تعتبر قضية التمويل الأخضر من المواضيع الحديثة والمهمة التي يجب التركيز عليها، حيث تحظى باهتمام المجتمع الدولي ومنظمات حماية البيئة واستغلال هذه الموارد لخدمة المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والحد من الآثار الضارة للأنشطة البشرية على تغير المناخ والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد.

ويمكن للقطاع المالي أن يلعب دورا حاسما في بناء اقتصاد مستقر ومزدهر من خلال تنفيذ مبادئ المسؤولية والمساءلة. وهذا يتطلب إعادة توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية، التي توازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من أجل تحسين رفاهية الإنسان، والحد من تأثير التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، وغياب التنوع البيولوجي، وعدم المساواة، وما إلى ذلك، ويلقي العديد من المحللين نظرة فاحصة على "الاقتصاد الأخضر"، الذي يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف الاستدامة في نفس الوقت[1].

(1) Beck, T. and Demirguc-Kunt, A. (2006) Small and Medium-Size Enterprises: Access to Finance as a Growth Constraint. Journal of

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية واتفاقية باريس للمناخ نقطتي تحول رئيسيتين في تعزيز العمل العالمي لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر ومعالجة تغير المناخ. وقد ساهم تنفيذها في نمو الوعي البيئي وإدماج الاستدامة في القطاع المالي، مما يشير إلى تحول نوعي في طريقة إدارة الوساطة المالية وهيكلة المعاملات النقدية. وعلى هذا الأساس، تم تطوير منتجات وأدوات استثمارية جديدة صديقة للبيئة ومستدامة ومسؤولة وصديقة للمناخ، بما في ذلك السندات الخضراء وأدوات الاستثمار الخضراء والمستدامة والمسؤولة[٢].

ووفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هناك حاجة إلى فجوة سنوية قدرها ٢.٥ تريليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين يتطلب تنفيذ حلول الطاقة المتجددة استثمارا صافيا إضافيا قدره ١.٤ تريليون دولار، أو ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار سنويا في المتوسط بين عام ٢٠١٦ (الذي تم فيه اعتماد أهداف التنمية المستدامة) و٢٠٣٠، وفقا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا). ومن ناحية أخرى، يسلط تقرير حديث صادر عن اللجنة العالمية للاقتصاد والمناخ الضوء على أن التحول إلى نهج مستدام منخفض الكربون في تحقيق النمو من الممكن أن يؤدي إلى طفرة اقتصادية بقيمة ٢٦ تريليون دولار حتى عام ٢٠٣٠ ويساعد في خلق أكثر من ٦٥ مليون فرصة عمل جديدة. وقد أدى هذا الوعي المتزايد إلى تطوير قوائم جديدة للأصول التي يمكن تصنيفها تحت مظلة التمويل المستدام. وتراعي الأنشطة المصنفة ضمن هذه الفئة

Banking and Finance, 30, 2931-2943, Melay, I., O'Dwyer, M., Kraus, S., & Gast, J. (2017). Green entrepreneurship in SMEs: A configuration approach. International Journal of Entrepreneurial Venturing. https://doi.org/10.1504/IJEV.2017.10003516.

(2) Hamid B, Jie D, May H. (2021), Cash flow uncertainty, financial constraints and R&D investment, International Review of Financial Analysis, Volume 76, July, https://doi.org/10.1016/j.irfa.2021.101785.

(ISSN: 2536 - 9555)

الاعتبارات البيئية والاجتماعية. وتشمل الفئات أو الفئات الفرعية الأخرى ذات الصلة تمويل المناخ، والتمويل الأخلاقي، والتمويل المسؤول، والتمويل الأخضر [٣].

مشكلة الدراسة:

يشير التمويل الأخضر إلى المنتجات والخدمات والاستثمارات المالية التي تدعم المشاريع أو المبادرات المستدامة والصديقة للبيئة. وهو ينطوي على تخصيص رأس المال للأنشطة التي لها تأثير إيجابي على البيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، والمباني الموفرة للطاقة، وإدارة النفايات، والزراعة المستدامة. يشمل التمويل الأخضر أدوات مالية مختلفة مثل السندات الخضراء، والقروض الخضراء، وصناديق الاستثمار المستدامة، بهدف تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة، والتخفيف من مخاطر تغير المناخ، والانتقال إلى اقتصاد أكثر خضرة واستدامة. وتؤكد مبادئ التمويل الأخضر على الشفافية والمساءلة وقياس الأثر البيئي من أجل تعبئة الاستثمارات نحو مستقبل أكثر استدامة.

وتتضح إشكالية الدراسة كون أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب مشاركة فعالة لكل من الحكومة والنظام المصرفي في توفير الأدوات المالية اللازمة كمنح القروض البنكية المنخفضة التكلفة وتقديم الإعفاءات الضريبية البيئية بغرض فسح المجال أمام إقامة المشاريع الخضراء التي تحد من انتشار التلوث البيئي، وبالتالي يمكن طرح التساؤل الرئيس التالي:

ما هو دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك السعودية؟

وينبثق من السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية وهي كالتالي:

١- ما مفهوم التمويل الأخضر وأبعاده وأهميته؟

(3) Hamid B, Jie D, May H. (2021), Cash flow uncertainty, financial constraints and R&D investment, ibid.

٢-ما مفهوم وأهمية وأبعاد التنمية المستدامة؟

٣-ما أهمية التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البنوك السعودية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تأكيده على تبني مفهوم التمويل الأخضر وتوجيهه لدعم المشاريع الخضراء من خلال البنوك الخضراء المتخصصة في هذا المجال؛ بالإضافة إلى ذلك، فهو يركز على أحد المواضيع المهمة والحديثة لحماية البيئة من الآثار السلبية التي تخلفها المشاريع الملوثة للبيئة؛ وأخيرًا، فهو مهم لأنه يثري الجانب النظري في مجال التمويل الأخضر والمصارف.

أهداف الدراسة:

كما يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى تبني البنوك لاستراتيجيات التمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية، وبيان مدى تأثير التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الخضراء في المملكة العربية السعودية، ولمساعدة متخذي القرار حول إمكانية نجاح عمل وإدارة البنوك الخضراء بما يحقق الأهداف المرجوة في المملكة العربية السعودية.

بعد الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالتمويل الأخضر في البنوك الخضراء، ركزت الدراسات والأبحاث الخاصة بالتمويل الأخضر على بيان أهميته وأثره الإيجابي في دعم المشاريع البيئية وما تحققه من فوائد اجتماعية واقتصادية على مستوى كافة القطاعات وخاصة البديلة منها. الطاقة والقطاع الزراعي، والوصول إلى التنمية المستدامة على المدى الطويل، أما بالنسبة للبنوك الخضراء وأدائها. أشارت الدراسات السابقة إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه البنوك الخضراء في زيادة نمو الودائع الخضراء وزيادة معدلات الائتمان الممنوحة للمشاريع الخضراء من خلال المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها البنوك الخضراء في حماية البيئة والحفاظ عليها. ويشير إلى التعرف على التمويل الأخضر بكافة

(ISSN: 2536 - 9555)

جوانبه، وكذلك التعرف على أنواعه وإمكانية تطبيقه في النظام المصرفي السعودي وتحديد الدور الذي سيلعبه في التأثير على أداء البنوك الخضراء في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة:

لقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بغرض الوقف بدق على أهمية مشاركة الحكومات والأنظمة المصرفية في تمول المشروعات الأكثر مساندة للبيئة.

المبحث الأول
مفهوم التمويل الأخضر

في القرن الحادي والعشرين، أصبح التمويل الأخضر أمرًا لا غنى عنه ليس فقط في مجال الأعمال التجارية، ولكن أيضًا في العلوم البيئية. فيجب على جميع الدول، المتقدمة والنامية، أن تبذل قصارى جهدها من أجل التمويل الأخضر، ومن المقدر أن التمويل الأخضر في جميع أنحاء العالم في المؤسسات الخضراء سوف يصل إلى ٤٠ تريليون دولار في حدود عامي ٢٠١٢ و٢٠٣٠. التمويل الأخضر هو مبدأ الائتمان الأخضر. ويشير إلى سلسلة من الوسائل الإدارية التي تتطلب من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى إجراء الأبحاث والتطورات لإنتاج مرافق معالجة التلوث، والمشاركة في الحماية البيئية والترميم، بالإضافة إلى إنشاء واستخدام أصول حيوية جديدة، تتمحور حول توليد النقد، والأخضر يوفر إنتاج المنتجات، والإنتاج الريفي البيئي، ائتمانات لمساعدة المشاريع والمؤسسات ذات الصلة وتحقيق تكاليف تمويل منخفضة بشروط ميسرة، ولكن الحد من مضاربات المشاريع الجديدة في المشاريع الملوثة يصاحبه بعض رسوم القروض المذمومة[٤].

(4) Xu, L. (2013). On the evaluation of performance system incorporating "Green Credit" policies in China's financial industry. Journal of Financial Risk Management, 2(2), 33–37.

ففي السنوات الأخيرة، اجتذب التمويل الأخضر المزيد والمزيد من اهتمام الباحثين لأنه قادر على حل الصعوبات البيئية. ويرتبط التمويل الأخضر بنماذج التمويل العالمية، ويتم تحديده بشكل أساسي من خلال الاعتبارات السياسية والبيئية[٥]. ولقد تم إجراء الكثير من الأبحاث حول الأسواق المالية الخضراء. تم تصميم التمويل الأخضر لتقليل التلوث البيئي ونشر المخاطر من خلال توسيع الأدوات المالية المتعددة الأطراف[٦]. ويشير التمويل الأخضر إلى تقديم الدعم المالي (السندات الخضراء والأسهم الخضراء) للتطورات التي لها ميزة بيئية، مثل تقليل التلوث وتوفير الطاقة. على الرغم من أنه تم إنشاء العديد من التوصيفات للتمويل الأخضر، إلا أن جوهره هو الابتكار المالي الذي يشجع التوازن بين التحصين البيئي والنمو الاقتصادي[٧].

ويمكن تمييز التمويل الأخضر باعتباره معاملة مالية حديثة تجمع بين المنافع الاجتماعية والاقتصادية والتنمية البيئية. في المقابل يعد التمويل الأخضر نموًا اقتصاديًا مبتكرًا وأداة للتوسع الاقتصادي القابل للمحافظة عليه، مع وجود المساءلة الاجتماعية والتحصين البيئي في جوهره. وبالتالي فإن هدف التمويل الأخضر هو مواءمة تحسين الاقتصاد المالي مع الاستقرار البيئي والسلامة البيئية وتحقيق التقدم الاقتصادي المستدام للبلاد. بالإضافة إلى ذلك تعد الصيرفة

(5) Zhang W., Liu X.M., Liu J.X., Zhou Y.M. (2021) Endogenous development of green finance and cultivation mechanism of green bankers. Environ. Sci. Pollut. Res;292:15816–15826. doi: 10.1007/s11356-021-16933-5.

(6) Labatt, S., & White, R. R. (2002). Environmental finance: A guide to environmental risk assessment and financial products. New York: John Wiley and Sons Ltd.

(7) Wu, Yutong (2021), Drivers of China's green finance development from the perspective of incentive regulation (November 30, 2021). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4101437 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4101437.

(ISSN: 2536 - 9555)

الخضراء إحدى القضايا التي تؤثر على تحسين النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصادات الناشئة، في حين يعتبر التمويل الأخضر أداة مالية مهمة للنمو الاقتصادي المستدام في أي بلد. حيث أنه تقدم هذه البنوك في الغالب قروضًا للعديد من مشاريع التمويل البيئي مثل إدارة النفايات (الصلبة والسائلة)، والبناء الأخضر، وإنتاج الطوب الأخضر (الكتل المحروقة وغير المحروقة)، والسلامة المهنية، والطاقة النظيفة، واستهلاك الطاقة، والسياحة الخضراء، والطاقة البديلة[٨].

المطلب الأول

مفهوم التمويل الأخضر:

لا يوجد معنى موحد للتمويل الأخضر، حيث يتميز التمويل الأخضر بأنه مساعدة مالية للتنمية الخضراء، مما يقلل بشكل أساسي من المواد المستنفدة للأوزون (GHGs) وتصريف سموم الهواء. وتفعل التنمية الخضراء كما تفعل التنمية من خلال الصداقة بين الاقتصاد والأرض التمويل في التطورات الحديثة والمالية مع تقليل انبعاثات المواد الضارة بالأوزون وغيرها من الملوثات البيئية. إن التنمية الخضراء هي الحل لثلاثة مخاطر يواجهها الاقتصاد العالمي؛ على وجه الخصوص، التغير البيئي والضرورات الحيوية والطوارئ المتعلقة بالمال. ويعتبر التمويل الأخضر بمثابة اختبار بعيد المدى للبنيات العرفية لقانون الميزانية في كل دولة.

في التسعينيات، بدأت الأفكار الطبيعية تلعب دورًا أكبر في مجال صناديق المشاريع، مما أثر على وتشكيل الجداول الهرمية التي تمثل خيارات القروض.

(8) Maya I, Anis C (2021), The role of green investment and corporate social responsibility investment on sustainable performance, January Cogent Business & Management 8(1):1960120 DOI:10.1080/23311975.2021.1960120.

ويغطي الصندوق الأخضر تغير مناطق الفساد الطبيعي، مثل تلوث الهواء، وتلوث المياه ونقصها، وزحف مجاري المياه، ونقل النفايات الميكانيكية والطبية والعائلية غير الضرورية، وإزالة الغابات، وفقدان المساحات المفتوحة وفقدان التنوع البيولوجي. كما أنها تتصف بصداقتها صديقة للبيئة ويمكن أن تساهم في تخفيف الفقر. فإنها طريقة رئيسية للتعامل مع الجانب النقدي في عملية التحول نحو الاقتصادات منخفضة الكربون والموفرة للأصول، وفيما يتعلق بالتكيف مع التغير البيئي[٩].

التمويل الأخضر هو "مصطلح موسع يمكن أن يشير إلى المشاريع المالية التي تتدفق إلى مشاريع وأنشطة التطوير الممكنة، والمنتجات الطبيعية، والترتيبات التي تمكن من تطوير اقتصاد أكثر قابلية للإدارة. ويتضمن التمويل الأخضر صندوق البيئة لكنه لا يقتصر عليه. كما يشير أيضًا إلى نطاق أوسع من "الأهداف الطبيعية الأخرى، على سبيل المثال، مكافحة التلوث الحديثة، أو الصرف الصحي للمياه، أو التأمين على التنوع البيولوجي". ويتم تحديد الاعتدال والتكيف بشكل خاص من خلال الأنشطة المتعلقة بالتغير البيئي: تشير التخفيف والتدفقات المالية إلى الاهتمام بالمشاريع التي تزيد من تقليل أو الحفاظ على مسافة استراتيجية من تدفقات المواد المستنفدة للأوزون (GHGs) بينما تشير التكيف والتدفقات المالية إلى المضاربات. مما يزيد من تقليل ضعف البضائع والأفراد أمام تأثيرات التغير البيئي"[١٠].

(9) Chaudhary, R. & Bhattacharya, V. (2006). Clean development mechanism: strategy for sustainability and economic growth. Indian Journal for Environmental Protection, 27(10), 919–922.

(10) Höhne, N., Khosla, S., Fekete, H. & Gilbert, A. (2012). Mapping of green finance delivered by IDFC members in 2011. Retrieved from https://www.ecofys.com/de.

(ISSN: 2536 - 9555)

المطلب الثاني

كيف يعمل التمويل الأخضر

إن الأعمال والابتكارات الخضراء كلها في مستويات مختلفة من التطور، وبهذه الطريقة، تتطلب مستويات مميزة من الدعم من مختلف مصادر رأس المال. وهناك ثلاثة مصادر بشكل عام: الصندوق السكني المفتوح، والصندوق المفتوح العالمي، والجزء الخلفي الخاص. ويشير الصندوق السكني المفتوح إلى الدعم الفوري من قبل الهيئة التشريعية بينما يشير الصندوق المفتوح العالمي إلى الدعم من الجمعيات العالمية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف؛ ويتكون صندوق القطاع الخاص من مصادر تمويل محلية وعالمية ويمكن تجميع التمويل الأخضر بطرق مختلفة من خلال هياكل مضاربة مختلفة.

شكل (١) واجهة التمويل الأخضر

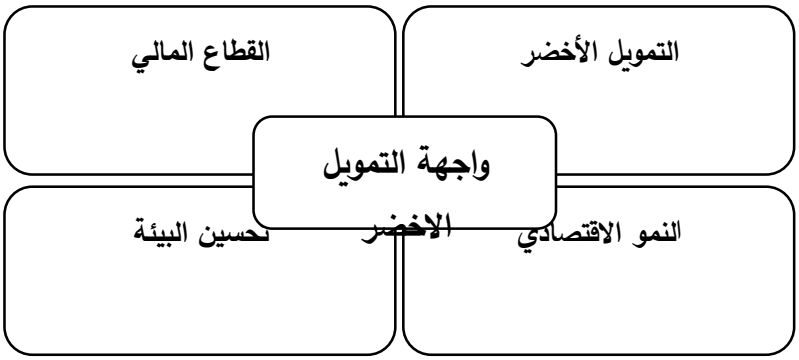

المصدر:

Sharif M, Vijay K. (2018) Green Finance: A Step towards Sustainable Development, Mudra: Journal of Finance and Accounting Volume 5, Issue 1, Jan-Jun 2018, pp. 66, doi: 10.17492/mudra.v5i01.13036.

يعتبر التمويل من خلال الصندوق الأخضر جزءًا أساسيًا من التنمية الخضراء منخفضة التلوث نظرًا لأنه يربط بين الصناعة المتعلقة بالمال والتغير البيئي والتنمية المستدامة (الشكل ١): "أحد الروابط المفقودة بين "المعرفة" و"العمل" في

التقدم نحو الصناعة الخضراء هو "التمويل الأخضر" ". جميع الاقتراحات الخضراء الحديثة تكلف أموالاً، والعديد من خطط عمل الصناعة الخضراء هي كقاعدة عامة غير مختبرة أو غريبة الأطوار. ومن ثم قد يعتقد الصندوق التقليدي أن دعم هذه التوصيات الخضراء الحديثة أمر مزعج أو قبيح اقتصاديًا." [١١].

جدول (١) منتجات التمويل الأخضر

تمويل التجزئة: –الرهن العقاري الأخضر –قرض ملكية المنزل الأخضر –قرض البناء التجاري الأخضر –قرض السيارة الخضراء، بطاقة الائتمان	**التمويل الأخضر**	**تمويل الشركات/ الاستثمار:** –تمويل المشاريع الخضراء –التوريق الأخضر –رأس المال الاستثماري الأخضر والأسهم الخاصة –تأجير التكنولوجيا –تمويل الكربون.
إدارة الأصول: –الصندوق المالي (صندوق الخزينة) –صندوق البيئة، صندوق الكربون –سندات الكوارث الطبيعية		**التأمين:** –التأمين على السيارات –تأمين الكربون –التأمين ضد الكوارث –التأمين الأخضر

المصدر: **Sharif M, Vijay K. (2018) Green Finance: A Step towards Sustainable Development, ibd, p.66.**

ثلاث تصنيفات للصندوق الأخضر هي: إطار الدعم الأخضر، والدعم المالي للصناعة أو الشركات والأسواق ذات الميزانية. ويتضمن التمويل الأخضر المرتبط بالتغير البيئي مشاريع التخفيف والتكيف. ويرى العديد من المتخصصين الماليين في القطاع الخاص أن مخاطر الأنشطة الاقتصادية البيئية لا تدعو إليها العوائد العادية. ويمكن لعناصر التمويل المفتوحة أن تميل هذا الاتجاه لتحقيق ربح

(11) Gao, V. Z. (2009). Green finance for green industry and green economy. Retrieved from https://www.unido.org/.

(ISSN: 2536 - 9555)

واضح؛ على سبيل المثال من خلال تقديم سلف دقيقة أو ضمان الائتمان من البنوك الخاصة. كما يمكن للدعم المفتوح أن يساعد في تحفيز المضاربات الخاصة. والانضمام إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لتمويل مستقبل شامل وأخضر: داعم[١٢].

المطلب الثالث

أبعاد التمويل الأخضر

تتمثل أبعاد التمويل الأخضر في[١٣]:

١- **الاستثمار في الطاقة المتجددة:** هو قيام المنظمة بالاستثمار في والاعتماد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح كبديل للطاقة التقليدية، وهذا الاستثمار يساعد المنظمة على الاستفادة من تمويلات المؤسسات المالية بتكلفة منخفضة.

٢- **تمويل البنية التحتية المستدامة:** هو نوع من أنواع التمويل القائم على تمويل المشروعات التي تروج لمشاريع الطاقة المتجددة أو المشاريع الموفرة للطاقة، وكذلك تمويل المشاريع التي توفر المساعدة لأصحاب الإسكان المتعدد الأسر من خلال منح قروض البناء التي تشمل عمليات التحديث لتحسين كفاءة الطاقة.

٣- **تمويل التكنولوجيا الخضراء:** تعبر عن تمويل وسائل التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة المستندة للإنتاج النظيف وسلاسل التوريد الخاصة بها والتي تعتمد على استخدام الطاقة الأقل ضررا للبيئة.

---

(12) Hee, J. N. (2010) Financial strategy to accelerate innovation for green growth (Seoul, Korean Capital Market Institute). Retrieved from https://www.oecd-ilibrary.org/.

(13) Yu-Hong, D. & Fengmin, X. (2022).special Issue on operations research models for Green Finance, international transactions in operational Research, school of economics and finance, xiam jiaotong university ,China.

٤- **الاستثمار الاجتماعي:** يعبر عن مدي التزام المنظمات بمسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع من خلال المساهمة في تمكين الأفراد اقتصاديا والاستجابة لحاجاتهم المجتمعية عبر برامج الكرامة الإنسانية والتكافل الاجتماعي، وتكمن أهداف الاستثمار الاجتماعي في تحقيق أثر اجتماعي وتحقيق عوائد مادية تساعد المنظمات المجتمعية على استمرار أعمالها وكذلك مساعد الأفراد على تحولهم إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والاستقلالية المالية.

٥- **تمويل السندات الخضراء:** وهي عبارة عن تمويل نوع من أنواع السندات التي يتم بموجبها تطبيق العائدات فقط على تمويل وإعادة تمويل المشروعات الخضراء الجديدة أو الحالية المؤهلة من أجل وضع علامة علي السند بأنه أخضر.

المطلب الرابع
أهمية التمويل الأخضر

تتمثل أهمية التمويل الأخضر في:

١- إمكانية المساهمة في تحقيق الأهداف العالمية وإعادة تشكيل الاقتصاد لصالح الوصول الى الخدمات مثل الطاقة الشمسية والحد من الفقر وتحفيز النشاط الاقتصادي.

٢- خفض إجمالي تكاليف الاستثمار والتشغيل مما يؤدي إلى تحسين القدرة على تحقيق نتائج الاستدامة المالية[١٤].

٣- يساعد التمويل الأخضر علي تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين البيئة وتنمية الصناعة المالية، وعلى تدفق الأموال الكافية الى السوق لدعم الأنشطة الاقتصادية الخضراء[١٥].

(14) Nassiry, Darius (2018): The Role Of Fintech In Unlocking Green Finance: Policy Insights For Developing Countries, Adbi Working Paper Series, No. 883, Asian Development Bank Institute (Adbi), Tokyo.

(ISSN: 2536 - 9555)

٤-من فوائد التمويل الأخضر تعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة والتقليل من الأضرار الصادرة من الانبعاثات ويشمل التمويل الأخضر الإدارة الفعالة للمخاطر البيئية عبر النظام المالي.

٥-يتيح التمويل الأخضر للمستثمرين في القطاع المالي الجمع بين العائد المالي والمنفعة البيئية[١٦].

المبحث الثاني
مفهوم وعناصر التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة رؤية جديدة للمستقبل وطريقة جديدة للنظر إلى الواقع، فهي دعوة تفكير متكامل تستجيب لتعقد النظم الواقعية للحياة اليومية، وهي دعوة إلى التراضي بين الناس لأجل تغير السلوكيات الفردية والمجتمعية، والتدريب على اتخاذ قرارات مستنيرة لصالح البيئة، والاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية، كما انها طريقة لاحترام التعددية الثقافية وقبول التنوع، فالتنمية المستدامة إذن سلوك أخلاقي أكثر منه مفهوم علمي، فهي مرتبطة بالقيم التي يتعلق بها الناس، وهي اعتراف لربط بين الحاجات الإنسانية والطبيعية والبيئية.

المطلب الأول
ماهية التنمية المستدامة

هناك عنصران أساسيان لمفهوم التنمية المستدامة، وهما التنمية والاستدامة، قبل إنشاء المفهوم نفسه[١٧]، فالتنمية والاستدامة يمكن أن يكونا متجاورين، حيث

(15) Noh, Hj, (2010), "Strategic Approaches To Develop Green Finance", Korea Capital Market Institute.

(16) Arastoo Khan, Bushra Ferdous Khan, Dr Nasir Uddin, Galib Ibn Anwarul Azim, And Salma Islam, And Peer-Reviewed By Dr Atiur Rahman.(2017). The Report Was Commissioned By Ukaid. The Findings, Interpretations, And Conclusions Expressed Herein Are Entirely Those Of The Authors. They Do Not Necessarily Represent The Views Of The Uk Department For International Development (Dfid).

كلاهما يمكن أن يكون له تأثيرات عكسية محتملة، في حين أن الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد أكدوا على عدم وجود تعارض بين الاستدامة والتنمية، وهناك من يقترح أيضًا[١٨] كيف لا توجد تنمية بدون الاستدامة أو الاستدامة بدون تنمية، ففكرة التنمية تتعلق بالمفهوم الغربي السابق للإمبريالية والاستعمار، وفي تلك الفترة أنها تعني ضمنًا تطوير البنية التحتية، والسلطة السياسية، والسياسة الاقتصادية، والتي تخدم الإمبرياليين كأداة ممتازة للتهميش وتقليل قوة دول معينة[١٩]، ويربط مؤلفون معينون معنى التنمية للتنمية الاقتصادية ومصطلح "المناطق المتخلفة" (سميت فيما بعد "دول العالم الثالثة")، الذي قدمه الرئيس الأمريكي هاري ترومان في منتصف العشرين القرن، مما يدل على المناطق ذات المستوى المعيشي الأدنى بشكل ملحوظ من المناطق المتقدمة[٢٠].

وسوف يعرض الباحث مفهوم التنمية المستدامة، ويمكن تناول هذا المفهوم من خلال تعرف مفهوم التنمية لغةً ثم اصطلاحاً، ثم مفهوم الاستدامة، وذلك بهدف توضيح مفهوم التنمية المستدامة بعد ذلك بشكل وافٍ.

١. التنمية:

يشتق لفظ "التنمية" من (نمى)، وورد في لسان العرب، النماء، أي الازدياد التدريجي، فيقال نما المال نموا أي تراكم وكثر، ويستخدم مصطلح التنمية بمعنى

---

(17) Sharpley, R. (2000): Tourism and Sustainable Development: Exploring the Theoretical Divide. Journal of Sustainable Tourism, 8(1), 1-19. DOI: 10.1080/09669580008667346

(18) Sachs, W.: Environment. In W. Sachs (Ed.) (2010), The Development Dictionary: A guide to knowledge as power, (2nd ed.) (pp. 24-37). London, New York: Zed Books

(19) Tangi, S. (2005) Introduction to Development Studies. Scientific network Academia.edu.

(20) Estevo, G. Development. In W. Sachs (Ed.) (2010), The Development Dictionary: A guide to knowledge as power, (2nd ed.) (pp. 1-23). London, New York: Zed Books.

(ISSN: 2536 - 9555)

الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيره[٢١]. وينبغي الإشارة هنا إلى وجود اختلاف بين مفهومي النمو والتنمية، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي دون تدخل متعمد من المجتمع أو الدولة. في حين أن التنمية عبارة عن عمليات مقصودة تسعى لإحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة ووفقا لفترة زمنية محددة[٢٢].

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ العقد السادس من القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. ولقد أصبح اصطلاح التنمية من أكثر المصطلحات شيوعاً في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتربية والإعلام[٢٣].

وقد تعددت التعريفات التي جاءت لوصف مفهوم التنمية نتيجة لتعدد المجالات التي يدخل فيها هذا المفهوم، فقد عرفها البعض بأنها "عملية اجتماعية

---

[٢١] بن منظور (٢٠٠٥): "لسان العرب (م١٤)"، بيروت، دار صادر، ط ٤، ص ٣٦٣.

[٢٢] ابراهيم العسل (١٩٩٦)، "التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات"، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ص ٥٩-٦١.

[٢٣] نايف بن نائل أبو علي (٢٠١٤): "التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص٣٣.

تهدف إلى الانتقال بالمجتمع المحلي إلى حالة أكثر تطورًا في واقعها ومفرداتها بحيث تشمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بشرط أن تتوافر قيادة سياسية أمينة مستنيرة على جميع المستويات تتحمل المسئولية وتؤمن بالتنمية وتسعى إلى تحقيقها، فيكون لدى السياسيين ورجال الاقتصاد والتعليم والإعلام ورجال الأعمال والفنيين التوجهات والرغبة الحقيقية في التنمية، وعلى وعي بمضمونها وأهدافها، مع أهمية إدراكهم لنتائجها"[٢٤].

هذا وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية كان قد سبق هذه التعريفات في أنها "العمليات التي توجه مجهودات الحكومة والمواطنين لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة"[٢٥]. كما أنه يوجد ترابط بين التنمية الشاملة وحقوق الإنسان، فالتنمية الشاملة هي كما اعتمدته الجمعية العامة بموجب القرار (٤١/ ص١٢٨) الصادر في ٤ ديسمبر ١٩٩٤؛ عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، ورأي هذا الإعلان أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحقة ومترابطة، وأن تعزيز التنمية تقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لأعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يقصد بحقوق الإنسان مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنساناً، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات الحقوق المدنية والسياسية، وهي مرتبطة بالحريات[٢٦].

---

[٢٤] خالد فلاح العازمي (١٩٩٩): "العمران في دولة الكويت: دراسة في جغرافية التنمية"، رسالة دكتوراه في الآداب، قسم الجغرافيا جامعة الاسكندرية، ص١٧.

[25] United Nations (1995): Development Programme (UNDP), Development, Development policy in the modern era, New York, Oxford University Press.

[26] Alsrage. Hussien: Economic And Social Right In The Arab

(ISSN: 2536 - 9555)

ومن التعريفات الحديثة لمفهوم التنمية، أنها: "عبارة عن عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية بيئية شاملة، ولا يمكن للتنمية أن تنحصر في النمو المادي فقط، كما أن هناك فرق بين النمو المتمثل في زيادة الإنتاج الاجتماعي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد وبين التنمية بمفهومها الشامل التي تكون مترافقة بتغيرات هيكلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال حقبة طويلة من الزمن، ولا يمكن أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو الفرد المؤشر الرئيسي على مدى تقدم المجتمعات باتجاه التنمية"[٢٧].

ومما سبق تبين أن التنمية لها خصائص وهي:

- قدرتها على إحداث التغيرات الجذرية في المجتمعات.
- تحقق التحسين المتزايد في نوعية حياة أفراد المجتمع.
- أن التنمية لها أوجه اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية.

حقوق الإنسان في العدالة والمساواة والحرية جزء أساسي من التنمية.

وبعد عرض مفهوم التنمية، يمكن التطرق إلى مفهوم الاستدامة.

٢. الاستدامة:

تعرف الاستدامة على أنها "ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم[٢٨]. وهناك من يستنبط من تعريف ومنهجية لجنة برونتلاند تعريفا آخر للاستدامة ويراها أنها "عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في

Countries, 2007. Mpra-Ub-Uni.Menchen.De/ 2764/ MPRA- Paper-2764- Pdf. (25/8/2017).

[٢٧] نصر عارف (٢٠٠٨)، "في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها"، مجلة ديوان العرب، القاهرة، ص١٢.

[28] Olivier, Godard: L'entreprise economique du developpement durable– enjeux et politiques de l'environnement– cahiers français n° 306, France, p.54

الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة". ذلك أن تقرير برونتلاند يؤكد على "الارتباط المتبادل الوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معاً[٢٩].

أن الاستدامة هي: "موضوع معقد وأحيانا يساء فهمه واستخدامه. فبالنسبة للعديد من الأفراد تترجم الاستدامة بالقدرة على التعامل مع البيئة بأسلوب صحيح. ولا يعني ذلك فقط تخفيض أو تقليل العوادم والحماية وتكرير العوادم أو النفايات. وتتطلب عملية فهم وتطبيق الاستدامة إدراكا جديدا للعالم ونظم الطبيعة وإدراكا لتأثير تصرفاتنا على الموارد وعلى الأجيال القادمة[٣٠].

٣. التنمية المستدامة:

بعد عرض مفهوم التنمية ومفهوم الاستدامة يمكن التطرق لمفهوم التنمية المستدامة، أن مفهوم التنمية المستدامة يجمع بين بعدين أساسين هما التنمية كعملية تغيير، والاستدامة كبعد زمني والدافع وراء ظهور هذا المفهوم ادراك أن عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما ان التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد بدا يتراجع بدلاً منه الاهتمام بالعنصر البشري على أساسا ان الإنسان هو هدف عملية التنمية"[٣١].

---

(29) Ballet J, Dubois J.L et Mathieu F.R. (2003), «Le developpement socialement durable: un moyen d'integrer capacites et durabilite», Septembre 2003. 3ème Conférence sur l'approche des capabilites à l'Universite de PAVIE, Italie, p. 5.

(٣٠) العايب عبد الرحمن (٢٠١١)، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص ص ٣٠-٣١.

(٣١) عبد المنعم شكري السعيد (١٩٩٩)، "التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق: دراسة

(ISSN: 2536 - 9555)

استخدام مصطلح التنمية المستدامة في العديد من المجالات من التعليمي إلى الاقتصادي لأكثر من ثلاث عقود[٣٢].

تسببت العولمة من خلال التكنولوجيا والصناعة والحياة البرية العديد من المشكلات مثل التغير المناخي، التحضر غير المخطط له والحد من التنوع البيولوجي ونقص موارد الطاقة[٣٣]. من أجل الحد من ضرر التنمية على البيئة والتحسين من جدوي الأجيال القادمة، حددت لجنة البيئة العالمية والتنمية وهي اللجنة العالمية المعنية بوضع استراتيجية التنمية أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تتلائم مع احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية وتلبية احتياجاتهم" في تقرير برونتلاند الذي عرف التنمية المستدامة لأول مرة عام ١٩٨٧م[٣٤] في مؤتمر القمة العالمي بريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م تم التأكيد على ان هذه المشاكل ليست فقط بيئية، ولكن أيضاً اجتماعية، ثقافية، واقتصادية وبيئية، تتفاعل مع بعضها البعض على مر السنوات، وقد تم اعتماد مصطلح التنمية المستدامة على أنه مبادرة تنشأ بعناصر بيئية، اجتماعية–ثقافية، واقتصادية[٣٥].

تحليلية"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الهندسة.

(32) UNESCO (1992) : Agenda 21 – Report of the United Nations Conference on Environment and Development, Chapter 36, Promoting education, public awareness and training, op cit.

(33) UNESCO. (1997): Educating for a sustainable future: A trans-disciplinary vision for concerted action.op cit, Retrieved October 5, 2010 from http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001106/110686eo.pdf.

(34) (WCED) (1987). World Commission on Environment and Development : Our Common Future (the `Brundtland Report'), Oxford University Press, Oxford. 1987 . P.43.

(35) UNESCO. (2010): United Nations Decade of Education for Sustainable Development, 2005-2014, op cit, Retrieved October 5, 2010 from http://portal.unesco.org/education/admin/ev.php.

إن الجانب البيئي للتنمية المستدامة يتعلق أكثر بالتأكد من استدامة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، كما تم التشديد على أن أعمال البشر البيئية التي يجب أن ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي السياق الاجتماعي تستند التنمية المستدامة على العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي، كما تم التأكيد على أهمية المؤسسات الاجتماعية في التغيير والتنمية من ناحية أخري، وتم التأكيد على أهمية الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة والذي يشير إلى السعي لتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في النظام الاقتصادي من خلال النظر في المساواة بين الأغنياء والفقراء والعمليات البيئية[٣٦].

إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعالج البيئة والاقتصاد والقضايا الاجتماعية والثقافية ككل[٣٧].

وقد ذكر[٣٨] Summers and Childs, 2007 and Warburton, [٣٩] 2003 أن معالجة أبعاد التنمية المستدامة بشكل منفصل يؤدي إلى الارتباك بين الناس على هذا الأمر. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد Berglunda and Gerickea, 2015 على أهمية فهم العلاقة المتبادلة بين مختلف جوانب التنمية

(36) UNESCO (2006): Framework for the UNDESD International Implementation Scheme. Paris. UNESCO.

(37) Teksoz, G. Gecmişten ders almak (2015): Surdurulebilir kalkınma icin egitim. Bogazici Universitesi Egitim Dergisi, 31(2), 2015.pp. 73-97.

- UNESCO. 2005: United Nations Decade of Education for Sustainable Development 2005-2014, Retrieved October 5, 2010 from: http://portal.unesco. org/education/admin/ev.php

(38) Summers, M., & Childs, A (2007): Student science teachers' conceptions of sustainable Development: an empirical study of three postgraduate training cohorts. Research in Science & Technological Education, 25(3), 2007. PP. 307-327.

(39) Warburton, K (2003): Deep learning and education for sustainability. International Journal of Sustainability in Higher Education, 4(1), 2003. PP.44-56.

(ISSN: 2536 - 9555)

المستدامة، كما ذكرا أن الفهم الكلي لمصطلح التنمية المستدامة يدعم مهارات التفكير الفردي المتعدد التخصصات للأفراد. إلى جانب ذلك، هناك العديد من التقارير الوطنية والدولية التي تم نشرها في الأدبيات ذات الصلة[٤٠]، وقد نوقش مصطلح التنمية المستدامة كمنهج شامل على العلاقة الديناميكية بين العناصر البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهناك تعريفات متعددة للتنمية المستدامة، نذكر منها ما يلي[٤١]:

- التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم.
- التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم من خلال تقديم حياة آمنة مستديمة، والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي.

ومن خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة نستطيع تحديد عناصرها ولاسيما ما ورد في قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة ١٩٩٦، حيث وردت العناصر الثلاثة المكونة للتنمية المستدامة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية، ويبين الشكل التالي عناصر التنمية الثلاثة وأهدافها بشكل موجز فهي لا تتضمن جميع الأهداف بطبيعة الحالي وهي:

---

(40) UNESCO. (2005). United Nations Decade of Education for Sustainable Development, 2005-2014, Retrieved October 5, 2010 from

- http://portal.unesco. org/education/admin/ev.php
- UNESCO. 2008. The Gothenburg Recommendations on Education for Sustainable Development. Retrieved 30/01/09 from: http://omep.vrserver2.cl/

(٤١) جامعة الملك عبد العزيز (٢٠٠٧)، "نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول"، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، وكالة الجامعة للدراسات العليا، مكتبة الملك فهد الوطنية، الإصدار الحادي عشر، ص ٤٠.

شكل (٢) العناصر المكونة للتنمية المستدامة

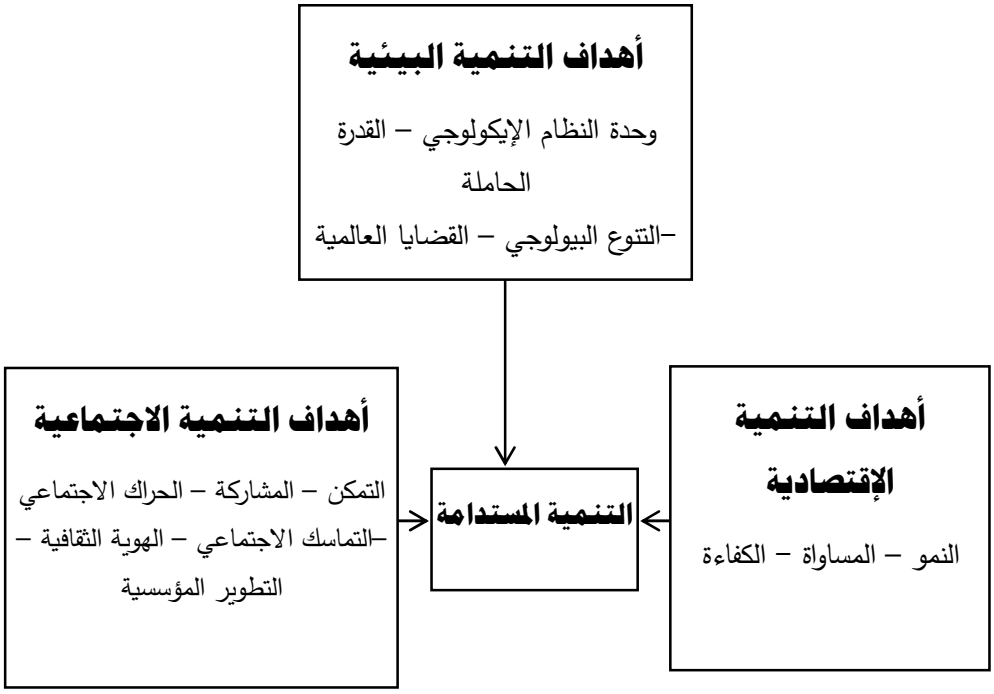

المصدر: موسشيت، ف. دوجلاس، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٢.

المطلب الثاني

عناصر التنمية المستدامة

إن التنمية المستديمة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة التنموية المعاصرة فهي نظرية في التنمية المستديمة والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغياتها، وهي تنمية لا تولد فقط نمو اقتصاديًا لكنها توزع منافعه بالتساوي، تعيد بناء بيئة التنمية المستديمة بدلاً من تدميرها، وهدفها ليس فقط الزيادة في الإنتاج وإنما تمكين الإنسان من العيش في حياة أفضل وأطول، وحاجات الإنسان ليس

(ISSN: 2536 - 9555)

كلها مادية بل كذلك معنوية واجتماعية منها التعليم والثقافة وتوفر فرص لممارسة النشاطات الخلافة وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة وحق التعبير والحفاظ على البيئة للأجيال اللاحقة[٤٢].

وتقوم التنمية على أربعة عناصر أساسية هي:-

١- الإنتاجية (قدرة الإنسان على الإنتاج).

٢- المساواة (تكافؤ الفرص دون تميز).

٣- الاستدامة (عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة) سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال، بسبب عدم الإكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفًا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

٤- التمكين (التنمية تتم بالناس وليس من أجلهم فقط أي:- (الناس الفاعلون) لذلك فإن التنمية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته فيصبح هدفًا ووسيلة في آن واحد[٤٣].

فالتنمية المستديمة تحاول تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما اتضح أن الوسائل المستخدمة حاليًا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرًا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغ وجهودًا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث تلك الإضرار، وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث يبين الرغبة في حماية البيئة

---

[٤٢] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، إسراء عبد الرحمن خضير (٢٠١٥)، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العدد (٦٧)، العراق، ص ٣٤٧.

[٤٣] رعد حسن الصرن (٢٠٠١)، نظم الإدارة البيئية والأيزو، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، ص ٣٤.

واستمدتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوي نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلاً عن إصلاحات زراعية واقتصادية.

المطلب الثالث

أهداف التنمية المستدامة

تحاول التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:**

تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديًا وإجتماعيًا ونفسيًا وروحيًا، وذلك من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة[٤٤].

- **احترام البيئة الطبيعية:**

تركز التنمية المستدامة على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية محتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكامل وانسجام[٤٥].

---

[٤٤] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد (٢٠١٧)، التنمية المستدامة– مفهومها– أبعادها– مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص ١٥.

[٤٥] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعه إبراهيم (٢٠١٠)، مقدمة في اقتصاديات البيئة، ط١، الأردن، ص ١٥، ص ١٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:**

ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفعالة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها[٤٦].

- **تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية:**

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية الحياة ولكن ليس على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استخدامها إلا عن طريق الاستخدام العقلاني والرشيد لها، إذ يجب أن لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعة فضلاً عن البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاص مخلفاتها[٤٧].

- **ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:**

ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرًا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها[٤٨].

---

[٤٦] رواء زكي الطويل (٢٠١٠)، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، دار زهران، الأردن، ط١، ٢٠١٠، ص ١٨.

[47] W.m.adam (1990), green development ,environment, and sustainability in the thind word ,new york , P:59 ,60.

[٤٨] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط (٢٠٠٧)، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،، ص ٢٩.

- **إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع:**

ويتم ذلك بطريقة تلاءم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلة البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة.

المطلب الرابع

أهمية التنمية المستدامة

تنبع أهمية التنمية المستدامة كونها حلقة وصل بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة لضمان استمرارية الحياة الإنسانية، وضمان حق الجيل القادم في العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة. وباتت التنمية المستدامة اليوم تستحوذ على اهتمام متزايد من الدول؛ وذلك لأنها وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية، والتكنولوجية، والمعرفية، والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، مع الحفاظ على الموارد البيئية والحياتية للأجيال القادمة، **وذلك من خلال ما يلي**[٤٩]:

١. إنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شاملة وتكاملية، مع تجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
٢. تشجع على توحيد الجهود بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية احتياجات الحاضر دون إهدار حقوق الأجيال المقبلة.

---

[٤٩] جميلة الجوزي (٢٠١٢): أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة ولعدالة الاجتماعية، يومي ٢٠-٢١ نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقله، الجزائر، ص٧٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

٣. توفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات.
٤. تسهم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.
٥. تحدث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية لتنفيذها بكفاءة وفاعليه.

المطلب الخامس

أبعاد التنمية المستدامة

نظراَ لأهمية التنمية المستدامة وما ستحققه للأجيال القادمة فقد ظهر اهتمام المؤتمرات العالمية في تحديد أهداف التنمية المستدامة إذ أوردت الأهداف لتحقيقها في أبعاد يتم من خلالها تطبيق هذه الأهداف، وتعتبر الدعائم الرئيسية لها، وتتمثل فيما يلي:

١. **البُعد الاقتصادي:**

وتعني التنمية الاقتصادية: الحاجة إلى توليد أعلى إنتاج من الرفاهية الاقتصادية مع الحفاظ على مخزون الممتلكات من الموارد، ويُقصَد بالنظام المستدام اقتصاديًا: النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، كما يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسية الاقتصادية[٥٠].

لابد من توضيح بعض التعابير، إن النمو يحدث تلقائيًا، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير، وتتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة، بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات

[٥٠] باتر محمد علي (٢٠٠٣)، العالم ليس للبيع، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ٥٤ – ٦٥.

والعادات، وبالتالي، فإن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية، فالتنمية تتضمن، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر، إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، وغالبًا ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وعلى هذا الأساس، فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضًا إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة. بمعنى آخر، هناك اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من مصطلحات النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي، هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في إبان فترة زمنية معينة عادة تكون عامًا. كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي في إبان فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية. في حين أن التنمية الاقتصادية تعدّ عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبيًا. ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي. يصاحب ذلك تغيرات بنيانية، تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية، بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل. فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة[٥١].

فالبعد الاقتصادي يستند على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد ممكن والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية على النحو الأمثل، فالتنمية المستدامة في البلدان الغنية تعني إجراء

[٥١] محمد عبد القادر (١٩٩٩)، مفهوم التنمية الاقتصادية، الأهرام، القاهرة، ص ١٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

تخفيضات في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، أما في البلدان النامية فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع[٥٢].

وتسعى التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[٥٣]:

أ. الحفاظ على المياه من خلال الإمداد الكافي من المياه وبأسعار مناسبة للفئات الفقيرة وكذلك رفع كفاءة استخدام المياه وتقليل الهدر المائي.

ب. رفع كفاءة الإنتاج الزراعي لتوفير الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية.

ج. توفير فرص العمل والمساواة بين الجنسين والتقليل من التباين في الأجور.

د. العمل على زيادة حصة الفرد من الدخل القومي.

ويُعد البعد الاقتصادي أداة التنمية المستدامة ويتم من خلاله التوسع في الاستثمار المستدام والأنشطة الاقتصادية التي تقلل الأثر السلبي للبيئة، والاهتمام بإنتاج السلع والخدمات البيئية، وحساب التكاليف البيئية والاجتماعية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية وعند حساب أسعار السوق، والتأثير على القرارات الاستهلاكية بالشكل الذي يؤدي التنمية المستدامة[٥٤].

وأبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في هيكلية المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة، من أجل القضاء على مسببات التخلف بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر، ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع، وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية

---

[٥٢] برحمون حياة (٢٠١٦)، الاقتصاد الأخضر: مسار لتحقيق التنمية المستدامة – تجربة الإمارات– مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد (٢١)، ديسمبر، ص ص ٢٩٨– ٢٩٩.

[٥٣] عبد الله جمعان الغامدي (٢٠١٠)، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد (٢٣)، العدد(١).

[٥٤] ريدة ديب، وسليمان مهنا (٢٠٠٩): "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (٢٥)، العدد(١)، ص ص ٤٨٧– ٥٢٠.

الصحية. هذه المعالجة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها. والواقع أن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. فالدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة لتجنب الكساد والركود طويل الأمد. وما لم يكن معدل التنمية مرتفعًا، فإن هذه الدول قد تعاني زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (محلي وأسواق خارجية) ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود والبطالة لأمد طويل. في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلبًا ملحًا للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرّف والحد من تكريس التبعية. وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات. ومن ثم على استراتيجيات التنمية السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجّر الصراعات، وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية[٥٥].

٢. **البُعد البيئي:**

تسمح التنمية المستدامة بالاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم مما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على سطح الكرة الأرضية وحماية سلامة النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد غير المتجددة بالعمل على نقل رأس المال الطبيعي للأجيال المقبلة[٥٦].

لقد وضح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم

(55) Brown Lester Russell (2003), Eco-Economie, une autre Economie est possible, Seuil, Paris, p. 122-132.

(56) Jean-Luc Dubois et François-Régis Mahieu (2003), LA DIMENSION SOCIALE DU DEVELOPPEMENT DURABLE: Réduction de la pauvreté ou durabilité sociale ?, p: 1-3.

(ISSN: 2536 - 9555)

في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، أما إذا كان المشروع اقتصاديًا فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية وتعني: دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرأت السلبية، أو تعظيم التأثيرات الإيجابية[٥٧].

ويعد البعد البيئية هو "أساس التنمية المستدامة ويمكن تحقيقه من خلال الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية والأنشطة الإنسانية بشكل يعمل على جعل الحياة أكثر أمناً والبيئة الطبيعية أكثر توازناً"[٥٨]. وأيضا يتم تحقيق البعد البيئي من خلال[٥٩]:

أ. مكافحة التصحر.

ب. ضمان حماية التنوع البيولوجي على سطح الأرض.

ج. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة.

د. الحث على استخدام التكنولوجيا النظيفة.

٣. البُعد الاجتماعي:

يركز الجزء التالي على البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أي الاستدامة الاجتماعية، وبالتركيز على الاستدامة الاجتماعية نجد أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن تعريفها حيث تتباين وجهات النظر والمعايير في المجالات المختلفة،

---

[٥٧] يزيد تقرارات وآخرون (٢٠١٧)، الإقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر، ٢٠١٧، ص ص ٥٦٥-٥٦٦.

[٥٨] أشرف بهجات عبد القوي: "تطوير منهج التسويق الحالي بالمدرسة الثانوية التجارية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص ص ٣-٣٥.

[٥٩] عبد الله جمعان الغامدي (٢٠٠٩): "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مرجع سابق.

مما يجعل من الصعب الوصول إلى تعريف عام وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن موضوعات الاستدامة الاجتماعية التقليدية "الصعبة/ الخشنة" مثل العمالة والتخفيف من حدة الفقر تُستكمل أو تحل محلها بشكل متزايد مفاهيم ناعمة "Soft" وأقل قابلية للقياس مثل السعادة والدمج الاجتماعي والإحساس بالمكان في النقاش بشأن الاستدامة الاجتماعية مما يضيف المزيد من التعقيد إلى تحليل الاستدامة الاجتماعية، وخاصة من زاوية التقويم[٦٠].

ويتم تعريف الاستدامة الاجتماعية بأنها الظروف الاجتماعية اللازمة لدعم الاستدامة البيئية، كما لا يوجد إجماع على المعايير والمنظورات التي يجب تبنيها لتحديد الاستدامة البيئية، مما يجعل من الصعب وضع تعريف عام لها، والجدول التالي يوضح العناصر الأساسية التقليدية والعناصر الناشئة للاستدامة الاجتماعية[٦١].

المبحث الثالث

التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك السعودية

المطلب الأول

البنوك السعودية الخضراء

البنوك الخضراء: هي المؤسسات المالية التي تستخدم التمويل العام للاستفادة منه في تمويل الطاقة النظيفة. فهي مؤسسات تمويل عامة أو شبه عامة توفر دعما ماليا منخفض التكلفة، وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة

(60) Kuhlman, Tom, and Farrington, John: What is Sustainability? Sustainability, 2010,2, 3436-3448;doi: 10.3390/su2113436,www.mdpi.com/journal/sustainability,http://www.mdpi.com/2071-1050/2/11/3436.

[٦١] نجوى يوسف جمال الدين (٢٠٢٠): جودة الحياة والتنمية المستدامة: المفاهيم والمضامين التربوية، بحوث في التربية النوعية، جامعة القاهرة، كلية التربية النوعية، المجلد (٣٧)، ص١٤٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

الكربون من خلال الاستفادة من التمويل العام وعبر استخدام آليات مالية مختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة، بحيث يدعم كل دولار واحد من التمويل العام عدة دولارات من الاستثمارات الخاصة.

شكل البنك المركزي السعودي فريقا داخليا للوقوف على أبرز التغييرات في المعايير والممارسات الدولية لفهم وتحليل كيفية إدارة الشركات المالية للمخاطر المتعلقة بالمناخ. كما استثمرت المملكة في العديد من المشاريع البيئية المتمثلة في المباني الخضراء وحماية الحياة البحرية، إضافة إلى زيادة حجم وعدد المحميات الطبيعية. كما أطلقت المملكة مبادرة "السعودية الخضراء في مارس ٢٠٢١ بهدف رفع الغطاء النباتي، وتقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي، والحفاظ على الحياة البحرية[٦٢].

لقد تضمنت رؤية ٢٠٣٠ في السعودية، التزام ضمن اتفاقية باريس، وإنتاج ٩.٥ جيجاوات بحلول ٢٠٢٣ ليصل نصيب الطاقة من المصادر المتجددة من إجمالي الطاقة إلى ٣٠ في المئة بحلول ٢٠٣٠ تعمل الكويت وعمان على تلبية التزاماتها بمشروعات للطاقة المتجددة وزيادة كفاءة الاستهلاك المنزلي والصناعي استراتيجية الإمارات للعقود القادمة استثمار ١٦٠ مليار دولار بمعدل استثمار سنوي ٤.٦ مليار على مدى ثلاثة عقود. يعتقد الباحث ان منطقة الخليج تمثل سوقاً واعدة تساهم بالقدر الأكبر من نسبة النمو في التمويل الأخضر، خاصة مع تطوير الصكوك الخضراء، والتحولات المتوقعة في اقتصادات دول المنطقة، خاصة السعودية والكويت وعمان تعد سوقاً واعدة لمشتقات التمويل الأخضر، خاصة الصكوك الخضراء التي يمكن أن تكون دبي مركزاً رئيسياً لها.

---

[٦٢] جريدة العرب الاقتصادية الدولية (٢٠٢٠): شركات سعودية تتلقى طلبات أولية من بنوك عالمية للنظر في خيارات التمويل الأخضر، على الموقع: https://www.aleqt.com/2020/10/04/article_1936296.html. le: .30/07/2022

المطلب الثاني

خصائص وأهداف البنوك الخضراء

يمكن للبنوك الخضراء تبني مجموعة متنوعة من الهياكل، والاستفادة من مختلف الأوعية الادخارية العامة، وخلق مجموعة متنوعة من المنتجات المالية. وقد تستخدم المصارف أدوات مالية مثل القروض طويلة الأجل والقروض منخفضة الفائدة، أو صناديق القروض الدوارة، أو منتجات التأمين (مثل ضمانات القروض أو احتياطيات خسائر القروض)، أو الاستثمارات العامة منخفضة التكلفة، أو ربما تصميم منتجات مالية جديدة. إلا أنه في نهاية المطاف فإن جميع البنوك الخضراء تتميز بعدة خصائص مشتركة هي:

- تحفيز الطلب من خلال تغطية ١٠٠% من التكاليف الأولية من خلال مزيج من التمويل العام والخاص.
- الاستفادة من الأموال العامة خلال جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة نحو أسواق الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة.
- إعادة تدوير رأس المال العام وذلك لتوسيع الاستثمار الأخضر وعدم المساس بأموال دافعي الضرائب.
- الحد من أوجه القصور في السوق.
- توسيع نطاق حلول الطاقة النظيفة في أسرع وقت ممكن، وتعظيم مكاسب الكهرباء النظيفة ومكاسب الكفاءة المحصلة نظير كل دولار تنفقه الدولة.
- تسعى إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها زيادة استخدام الطاقة النظيفة، وزيادة كفاءة استخدام الأموال العامة، وتوجيه الأسواق المالية الخاصة الناضجة نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة، فهذه البنوك تسعى نحو تعزيز الطاقة الأرخص، والأنظف، والأكثر موثوقية.

(ISSN: 2536 - 9555)

المطلب الثالث
جهود المملكة العربية السعودية نحو التنمية المستدامة

لمواكبة التطورات الدولية فيما يتعلق بالمحافظة على الموارد الاقتصادية وحماية البيئة فقد قامت المملكة العربية السعودية بسن العديد من القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة للأنشطة المتعلقة بالاستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية ومن أبرزها:

- النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية لعام ١٤٢٢هـ وهدف هذا النظام إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات البيئية ومتطلبات التنمية.
- الأنظمة والقواعد والقرارات التي تم بموجبها إنشاء سلطات حماية البيئة مثل قرار اللجنة العليا للإصلاح الإداري رقم (٨٦) وتاريخ ٢٠/٨/١٣٩٩هـ والذي تم بموجبه تكليف إدارة الأرصاد بالقيام بمهام حماية البيئة، والتي تم تغيير مسماها إلى الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في عام ١٤٠١هـ.
- تشكيل اللجنة الوزارية للبيئة عام ١٤١٠هـ.
- إنشاء الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها عام ١٤٠٦هـ.
- إنشاء الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس عام ١٣٩٢هـ إصدار النظام العام للبيئة عام ١٤٢٢هـ بهدف حماية البيئة.
- إنشاء وكالة شئون التنمية المستدامة في الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للالتزام بخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة التي عقدت في مدينة جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢.
- إنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة في عام ٢٠١٠ بهدف المساهمة في استخدام العلوم والبحوث والصناعات ذات الصلة بالطاقة الذرية والمتجددة في الأغراض السلمية. إعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة كاستجابة لتوصيات قمة الأرض التي عقدت في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢[٦٣].

[٦٣] نوزاد الهيتي (٢٠١١)، التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد ١٧١.

- تغيير مسمى وزارة الزراعة إلى وزارة البيئة والزراعة والمياه في عام ٢٠١٦.
- إضافة إلى ذلك تتضمن الأهداف الاستراتيجية لخطتي التنمية التاسعة والعاشرة إشارة واضحة إلى تنمية حماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة. وتطوير نظم حماية البيئة من التلوث وتعزيز آلياتها هدف تحسين مستوى إدارة النفايات، وتقليص حجمها ورفع معدلات تدويرها وتحسين صحة البيئة من خلال خفض الانبعاثات الملوثة للهواء من مصادر النقل المختلفة والمصانع وغيرها. وكذلك حماية الأراضي من التصحر والرعي الجائر[٦٤].

الخاتمة

تمثل البنوك الخضراء كيانات ذات رؤوس أموال عامة تم إنشاؤها خصيصا لتسهيل الاستثمار الخاص البنية التحتية المحلية منخفضة الكربون ومقاومة للمناخ والقطاعات الخضراء الأخرى مثل إدارة المياه والنفايات، ولا تأخذ في الاعتبار المكاسب المالية فحسب بل البيئة أيضا مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ان التحول نحو البنوك الخضراء يعد أحد متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تحتاج الى الخدمات البنكية الملائمة لمتطلباتها، والتي يمكن أن تساهم بشكل كبير في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها البيئية والمناخية. ويعد دور البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية أمرا أساسيا لما له من القدرة على تغيير ديناميكية القطاع المالي والتحكم فيه، وعليه فإن تطبيق البنوك الخضراء يحقق مجموعة من الفوائد الاقتصادية، تظهر في تخفيف الأضرار التي تنتج عن تغير المناخ، إضافة إلى تجنب العديد من الخسائر التي قد تحدث بسبب هذه التغيرات مثل ارتفاع الانبعاثات الكربونية، وزيادة الاضطرابات المناخية.

---

[٦٤] وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٤٣١– ١٤٣٥هـ)، خطة التنمية التاسعة، المملكة العربية السعودية؛ وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٥)، الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية العاشرة، المملكة العربية السعودية.

(ISSN: 2536 - 9555)

تواجه البنوك الخضراء في الدول العربية العديد من التحديات والعوائق التي تحول دون وصولها الى مستويات عالية نذكر منها عدم وجود التشجيع المستمر لهذا النوع من النبوك من طرف الحكومات والمصارف ما جعل المستثمرين يحذرون من أي استثمار فيها المخاوف بشأن التغيرات المحتملة في المجالات القانونية والضريبية أثناء عملية الاستثمار، انخفاض الأرباح وارتفاع تكلفة التشغيل للاستثمارات والمشاريع الخضراء.

ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل المحافظة على البيئة وتخضير قطاعات الاقتصاد إلا أنها تتسم بالبطء وانخفاض الاستثمارات فعلى سبيل المثال لا تزال تجربة القرية الشمسية بالعيينة التي تم أنشاؤها قبل أكثر من ٣٠ سنة بطيئة ولم تتطور وتمتد إلى باقي المدن والمحافظات في المملكة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١- إبراهيم العسل (١٩٩٦)، "التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات"، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

٢- باتر محمد علي (٢٠٠٣)، العالم ليس للبيع، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

٣- برحمون حياة (٢٠١٦)، الاقتصاد الأخضر: مسار لتحقيق التنمية المستدامة– تجربة الإمارات– مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد (٢١)، ديسمبر.

٤- بن منظور (٢٠٠٥): "لسان العرب (م١٤)"، بيروت، دار صادر، ط ٤.

٥- جامعة الملك عبد العزيز (٢٠٠٧)، "نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول"، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، وكالة الجامعة للدراسات العليا، مكتبة الملك فهد الوطنية، الإصدار الحادي عشر.

٦- جريدة العرب الاقتصادية الدولية (٢٠٢٠): شركات سعودية تتلقى طلبات أولية من بنوك عالمية للنظر في خيارات التمويل الأخضر، على الموقع: https://www.aleqt.com/2020/10/04/article_1936296.html. le: .30/07/2022

٧- جميلة الجوزي (٢٠١٢): أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة ولعدالة الاجتماعية، يومي ٢٠-٢١ نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقله، الجزائر.

٨- خالد فلاح العازمي (١٩٩٩): "العمران في دولة الكويت: دراسة في جغرافية التنمية"، رسالة دكتوراه في الآداب، قسم الجغرافيا جامعة الاسكندرية.

٩- رعد حسن الصرن (٢٠٠١)، نظم الإدارة البيئية والأيزو، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا.

١٠-رواء زكي الطويل (٢٠١٠)، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، دار زهران، الأردن، ط١، ٢٠١٠.

١١-ريدة ديب، وسليمان مهنا (٢٠٠٩): "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (٢٥) ، العدد(١).

١٢-العايب عبد الرحمن (٢٠١١)، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، الجزائر.

١٣-عبد الله جمعان الغامدي (٢٠١٠)، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد (٢٣)، العدد(١).

١٤-عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، إسراء عبد الرحمن خضير (٢٠١٥)، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العدد (٦٧)، العراق.

١٥-عبد المنعم شكري السعيد (١٩٩٩)، "التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق:

(ISSN: 2536 - 9555)

دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الهندسة.

١٦- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط (٢٠٠٧)، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

١٧- محمد عبد القادر (١٩٩٩)، مفهوم التنمية الاقتصادية، الأهرام، القاهرة.

١٨- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد (٢٠١٧)، التنمية المستدامة- مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، القاهرة.

١٩- نايف بن نائل أبو علي (٢٠١٤): "التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

٢٠- نجوى يوسف جمال الدين (٢٠٢٠): جودة الحياة والتنمية المستدامة: المفاهيم والمضامين التربوية، بحوث في التربية النوعية، جامعة القاهرة، كلية التربية النوعية، المجلد (٣٧).

٢١- نصر عارف (٢٠٠٨)، "في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها"، مجلة ديوان العرب، القاهرة.

٢٢- نوزاد الهيتي (٢٠١١)، التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد ١٧١.

٢٣- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعه إبراهيم (٢٠١٠)، مقدمة في اقتصاديات البيئة، ط١، الأردن.

٢٤- وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٤٣١- ١٤٣٥هـ)، خطة التنمية التاسعة، المملكة العربية السعودية؛ وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٥)، الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية العاشرة، المملكة العربية السعودية.

٢٥- يزيد تقرارات وآخرون (٢٠١٧)، الإقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر، ٢٠١٧.

المراجع الأجنبية:

1- Beck, T. and Demirguc-Kunt, A. (2006) Small and Medium-Size Enterprises: Access to Finance as a Growth Constraint. Journal of Banking and Finance, 30, 2931-2943.
2- Melay, I., O'Dwyer, M., Kraus, S., & Gast, J. (2017). Green entrepreneurship in SMEs: A configuration approach. International Journal of Entrepreneurial Venturing. https://doi.org/10.1504/IJEV.2017.10003516.
3- Hamid B, Jie D, May H. (2021), Cash flow uncertainty, financial constraints and R&D investment, International Review of Financial Analysis, Volume 76, July, https://doi.org/10.1016/j.irfa.2021.101785.
4- Xu, L. (2013). On the evaluation of performance system incorporating "Green Credit" policies in China's financial industry. Journal of Financial Risk Management, 2(2), 33–37.
5- Zhang W., Liu X.M., Liu J.X., Zhou Y.M. (2021) Endogenous development of green finance and cultivation mechanism of green bankers. Environ. Sci. Pollut. Res;292:15816–15826. doi: 10.1007/s11356-021-16933-5.
6- Labatt, S., & White, R. R. (2002). Environmental finance: A guide to environmental risk assessment and financial products. New York: John Wiley and Sons Ltd.
7- Wu, Yutong (2021), Drivers of China's green finance development from the perspective of incentive regulation (November 30, 2021). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4101437 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4101437.
8- Maya I, Anis C (2021), The role of green investment and corporate social responsibility investment on sustainable performance, January Cogent Business & Management 8(1):1960120 DOI:10.1080/23311975.2021.1960120.
9- Chaudhary, R. & Bhattacharya, V. (2006). Clean development mechanism: strategy for sustainability and economic growth.

(ISSN: 2536 - 9555)

Indian Journal for Environmental Protection, 27(10), 919–922.
10- Höhne, N., Khosla, S., Fekete, H. & Gilbert, A. (2012). Mapping of green finance delivered by IDFC members in 2011. Retrieved from https://www.ecofys.com/de.
11- Gao, V. Z. (2009). Green finance for green industry and green economy. Retrieved from https://www.unido.org/.
12- Hee, J. N. (2010) Financial strategy to accelerate innovation for green growth (Seoul, Korean Capital Market Institute). Retrieved from https://www.oecd-ilibrary.org/.
13- Yu-Hong, D. & Fengmin, X. (2022).special Issue on operations research models for Green Finance, international transactions in operational Research, school of economics and finance, xiam jiaotong university ,China.
14- Nassiry, Darius (2018): The Role Of Fintech In Unlocking Green Finance: Policy Insights For Developing Countries, Adbi Working Paper Series, No. 883, Asian Development Bank Institute (Adbi), Tokyo.
15- Noh, Hj, (2010), "Strategic Approaches To Develop Green Finance", Korea Capital Market Institute.
16- Arastoo Khan, Bushra Ferdous Khan, Dr Nasir Uddin, Galib Ibn Anwarul Azim, And Salma Islam, And Peer-Reviewed By Dr Atiur Rahman. (2017). The Report Was Commissioned By Ukaid. The Findings, Interpretations, And Conclusions Expressed Herein Are Entirely Those Of The Authors. They Do Not Necessarily Represent The Views Of The Uk Department For International Development (Dfid).
17- Sharpley, R. (2000): Tourism and Sustainable Development: Exploring the Theoretical Divide. Journal of Sustainable Tourism, 8(1), 1-19. DOI: 10.1080/09669580008667346
18- Sachs, W.: Environment. In W. Sachs (Ed.) (2010), The Development Dictionary: A guide to knowledge as power, (2nd ed.) (pp. 24-37). London, New York: Zed Books
19- Tangi, S. (2005) Introduction to Development Studies. Scientific network Academia.edu.

20- Estevo, G. Development. In W. Sachs (Ed.) (2010), The Development Dictionary: A guide to knowledge as power, (2nd ed.) (pp. 1-23). London, New York: Zed Books.
21- United Nations (1995): Development Programme (UNDP), Development, Development policy in the modern era, New York, Oxford University Press.
22- Alsrage. Hussien: Economic And Social Right In The Arab Countries, 2007. Mpra-Ub-Uni.Menchen.De/ 2764/ MPRA-Paper- 2764- Pdf. (25/8/2017).
23- Olivier, Godard: L'entreprise economique du developpement durable – enjeux et politiques de l'environnement – cahiers français n° 306, France, p.54
24- Ballet J, Dubois J.L et Mathieu F.R. (2003), «Le developpement socialement durable: un moyen d'integrer capacites et durabilite», Septembre 2003. 3ème Conférence sur l'approche des capabilites à l'Universite de PAVIE, Italie, p. 5.
25- UNESCO. (1997): Educating for a sustainable future: A trans-disciplinary vision for concerted action.op cit, Retrieved October 5, 2010 from http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001106/110686eo.pdf.
26- (WCED) (1987). World Commission on Environment and Development : Our Common Future (the `Brundtland Report'), Oxford University Press, Oxford. 1987 . P.43.
27- UNESCO. (2010): United Nations Decade of Education for Sustainable Development, 2005-2014, op cit, Retrieved October 5, 2010 from http://portal.unesco.org/education/admin/ev.php.
28- UNESCO (2006): Framework for the UNDESD International Implementation Scheme. Paris. UNESCO.
29- Teksoz, G. Gecmişten ders almak (2015): Surdurulebilir kalkınma icin egitim. Bogazici Universitesi Egitim Dergisi, 31(2), 2015.pp. 73-97.

(ISSN: 2536 - 9555)

30- UNESCO. 2005: United Nations Decade of Education for Sustainable Development 2005-2014, Retrieved October 5, 2010 from: http://portal.unesco. org/education/admin/ev.php
31- Summers, M., & Childs, A (2007): Student science teachers' conceptions of sustainable Development: an empirical study of three postgraduate training cohorts. Research in Science & Technological Education, 25(3), 2007. PP. 307-327.
32- Warburton, K (2003): Deep learning and education for sustainability. International Journal of Sustainability in Higher Education, 4(1), 2003. PP.44-56.
33- UNESCO. (2005). United Nations Decade of Education for Sustainable Development, 2005-2014, Retrieved October 5, 2010 from http://portal.unesco. org/education/admin/ev.php
34- UNESCO. 2008. The Gothenburg Recommendations on Education for Sustainable Development. Retrieved 30/01/09 from: http://omep.vrserver2.cl/.
35- Brown Lester Russell (2003), Eco-Economie, une autre Economie est possible, Seuil, Paris, p. 122-132.
36- Jean-Luc Dubois et François-Régis Mahieu (2003), LA DIMENSION SOCIALE DU DEVELOPPEMENT DURABLE: Réduction de la pauvreté ou durabilité sociale ?, p: 1-3.
37- Kuhlman, Tom, and Farrington, John: What is Sustainability? Sustainability, 2010,2, 3436-3448;doi: 10.3390/su2113436,www.mdpi.com/journal/sustainability,http://www.mdpi.com/2071-1050/2/11/3436.
38- W.m.adam (1990),green development ,environment , and sustainability in the thind word ,new york , P:59 ,60.